

التوجه نحو رقمنة الإدارة الجبائية في موريتانيا

عيشه منيه

باحثة في الدكتوراه - جامعة الحسن الأول - سطات - المغرب

تخصص القانون العام والعلوم السياسية

aichatoumn@gmail.com

ملخص

نتيجة للتطورات التي شهدتها العالم اليوم، والانتشار السريع للإنترنت وانتقال من إدارة تقليدية الى إدارة الكترونية وذلك بغرض تحسين الجودة المقدمة من طرف الإدارة وتبسيط الإجراءات من أجل ضمان تحقيق الدقة والشفافية والسرعة في انجاز العمل.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل الرقمنة والإصلاح الضريبي في الإدارة العامة للضرائب في موريتانيا، والصعوبات التي واجهتها الإدارة، قمنا بدراسة هذا الموضوع وتبسيط الضوء على الإدارة الضريبية كنموذج لإدارة عمومية تبنت تكنولوجيا رقمية في أدائها رغبة منها في تطوير خدماتها وتحقيق رضا للخاضعين للضرائب.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الالكترونية، التصريح للضرائب الالكتروني، الدفع الالكتروني

The Trend Towards Digitizing Tax Administration In Mauritania

Abstract

As a result of today's developments in the world, the rapid spread of the Internet and the transition from traditional to electronic management, with the aim of improving the quality provided by management and simplifying procedures in order to ensure accuracy, transparency and speed in the completion of the work.

This study aims to identify the stages of digitization and tax reform in the General Administration of Taxation in Mauritania, and the difficulties faced by the administration, we studied this topic and highlighted tax administration as a model for a public administration that adopted digital technology in its performance in order to develop its services and achieve satisfaction for those subject to taxes.

Keywords: *digitization, electronic management, electronic tax authorization, electronic payment*

مقدمة

أصبح مصطلح الرقمنة من أكثر المصطلحات تداولاً، خلال السنوات الأخيرة، على صعيد الخدمات العمومية، وخاصة تلك التي تقترحها إدارة الضرائب، التي نجحت في قلب المعادلة المتمثلة في هيمنة الحامل الورقي لفائدة الإلكتروني. وفي هذا الاتجاه، تشكل الإدارة الإلكترونية إحدى أولويات الرؤية الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب، التي تطمح إلى الاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيات الجديدة، من خلال فسح المجال لإنجاز كافة الإجراءات الضريبية عن طريق الانترنت.

ومن حيث الأرقام، فإن المساطر المنجزة عبر الانترنت أصبحت تفرض نفسها بشكل قوي وتهيمن على الحامل الورقي الذي توارى إلى الخلف تاركاً المجال أمام الحامل الإلكتروني، سواء تعلق الأمر بالفعالية والسرعة أو حتى بالمحافظة على البيئة.

في موريتانيا، واجهت أول محاولة لإدخال المعلوماتية صعوبات مرتبطة بالأدوات التقنية التي تم اختيارها كما لم تتم السيطرة على نماذج البرمجة التي اتبعت، والتي وضعت قبول المستخدمين وجدوا أنها معقدة الاستخدام وتم إلغاء برنامج PIAF FISCALTE، وبعد ذلك اقتنت المديرية العامة للضرائب برنامج معلوماتي يسمى SIGTAS سبق تجربته في العديد من الدول المشابهة لموريتانيا، وقد تمت دراسة الجدوائية ووضع دفاتر تكاليف لهذا البرنامج.

و تم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على مستوى الإدارة الضريبية خطوة رئيسية في تحديثها، وقد أنشأت المديرية العامة للضرائب منذ كانون الثاني / يناير 2014 نظام معلومات متكاملًا جديدًا يدعى الجباية هو نظام معلومات متكامل لإدارة الضرائب.

وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على أهمية الرقمنة بالنسبة للإدارة الضريبية في موريتانيا وذلك رغبة في تطوير خدمات الإدارة وتحقيق الرضا لدافعي الضرائب.

إشكالية الدراسة

نطرح التساؤلين التاليين:

- أهمية الرقمنة بالنسبة للإدارة الضريبية الموريتانية؟
- ماهي توجهات الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الموريتانية؟

أهمية الدراسة

من خلال هذه الدراسة نحاول أن نبين موضوع عصنة الإدارة ورقمنتها وذلك بالتحول نحو إدارة رقمية وتحسين خدماتها، انطلاقاً من كون أن العصرنة أصبحت ضرورة لا بد منها لمواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تبيان دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة بالإدارة الجبائية في موريتانيا
- تحديث وسائل عمل الإدارة الضريبية
- السعي نحو إدارة رقمية

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

نتناول في هذا المحور أهمية الرقمنة ومبادئها ومفهوم الإدارة الالكترونية ومتطلبات الإدارة الالكترونية، ومفهوم التصريح الجبائي والدفء الالكتروني بشكل مختصر.

أولاً: مفهوم الرقمنة

الرقمنة هي مصطلح حديث النشأة، وهي عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وهي تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها الإدارة الى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية.

الرقمنة حسب زين عبد الهادي (1999): " بأنها عمليات التحويل التي تتم للوثائق من الاشكال التقليدية المطبوعة إلى الشكل الالكتروني الرقمي بما فيها عمليات النشر الالكتروني" (نجلء، 2013، الصفحة 19).

الرقمنة حسب سعد يقطين: " عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص أو الصورة الثابتة أو المتحركة أو الصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن أن تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"،

وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعاينة على شاشة الحاسوب (أحمد، 2009 ، الصفحة 11).

ثانياً: أهمية الرقمنة

إن الاهتمام بالتكنولوجيا سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، حيث يرى العديد من الاقتصاديين، إن عصرنة الإدارة تحمل أبعاداً اقتصادية، حيث إن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقاً للاقتناء ملتزمات الأوراق والطباعة يمكن إن توظف لجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية، حيث أن تنمية مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها بشكل فعال سيدفع نحو إدارة فعالة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، كما أشار أيضاً أن الرقمنة الإدارية وتعميمها في كل القطاعات أصبحت ضرورة ال مفر منها وسيكون لهما اثر ايجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم (سعد غالب، 2012 ، الصفحة 36).

وهي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت، في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأ ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنشأة. فالأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام نظم وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الإنترنت التي تعتبر السبب الرئيسي لظهور وانتشار جميع مصطلحات الأعمال الإلكترونية، فالهدف من وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية هي تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية (محمد سمير، 2008، الصفحة 42).

ويمكن حصر مجمل أهداف الرقمنة فيما يلي: (محفوظي و نواري، 2020، الصفحة 23).

- تحسين ظروف الاستقبال والعلاقة بين الإدارة والمواطن
- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد مقارنة بالقدرة الاستيعابية للإدارة التقليدية التي تبقى محدودة وتضطر العملاء الى الانتظار في طوابير.

- الغاء نظام الأرشفة الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة مع نشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت.
- السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة الملفات.
- فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.
- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني
- تفعيل الانشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.

ثالثاً: الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية ماهي الا بديل جديد للإدارة التقليدية، فهي تعتمد في أعمالها ومعاملاتها مع الافراد والمنظمات على خليط متجانس من الوسائل الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا سيما منها شبكة الانترنت، وسائل الإعلام الآلي والفاكس وغيرها، وذلك من أجل اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف (بن يوسف، 2018 ، الصفحة 13).

فهي بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض، ويلبي مطالبه الإدارية، ويرضى طموحه في الوصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته ترضى مستوى خدمات كثير من تلك الإدارات وتعقيده إلى درجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها ، وجعلها أكثر سلاسة ومرونة وتسهيل تقديمها للمتعاملين وتختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة ، وتسهل الاتصال بين الإدارات ومنظمات ، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية وترشد استخدام الأوراق في المعاملات ، إضافة إلى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين وتوفير البيانات للمراجعين والمستفيدين عامة بصورة فورية ، والحد من معوقات اتخاذ القرار (بودبالي وبوشنب، 2016، الصفحة 5).

رابعاً: أهداف الإدارة الإلكترونية

تتجلى أهداف الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وذلك من خلال ما يلي:

الأهداف الإدارية وهي:

- توفير المجال الواسع لجميع الإداريين للتعامل الفوري مع بعضهم لتحقيق الأهداف وضمان مصالح المنظمة وتحسين جودة الخدمات.
- تبسيط الإجراءات وسرعة الانجاز ورفع مستوى أداء الخدمات وبالتالي تقديم خدمة للزبائن ذات جودة تتناسب مع طبيعة الإدارة الإلكترونية.
- تطوير الإدارة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة التي من شأنها تطوير العمل الإداري لرفع الكفاءة ونتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الموارد البشرية قادر على التعامل مع التقنيات الجديدة.
- استخدام نظام الأرشيف الإلكتروني نظراً لما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق.

الأهداف الإجتماعية: وتتمثل في خلق تأثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية المعارف والمهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع.

الأهداف العلمية: وتتمثل في تقليل من مخاطر فقد المعلومات، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم بناء ثقافة مؤسسة ايجابية.

الأهداف الاقتصادية: ويمكن حصرها فيما يلي:

- انجاز الاجراءات العمل بالسرعة المطلوبة وبالتكلفة المناسبة ورفع مستوى كفاءة الأداء.
- تغيير البنية التحتية لإدارة استخدام الحاسوب و ابرام عقود ادارية عن طريق الوسائط الإلكترونية.
- سهولة تسديد الرسوم الإلكترونية عن طريق الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات الائتمانية.
- استخدام الانترنت التي تساهم في تعزيز دور المستهلك والعمل في تنمية الاداء التنظيمي.
- المساهمة في تنفيذ العمليات الروتينية والتسويقية وتبادل البيانات الإلكترونية (حمدان، 2013، الصفحة 20-21).

خامساً: متطلبات الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية تعتبر مشروع شأنه شأن أي مشروع يحتاج الى تهيأت كل الظروف من أجل انجاحه وعليه يجب مراعاة هذه المتطلبات حسب دراسة الكبيسي (الكبيسي، 2008، الصفحة 35)، نجد منها:

- البنية التحتية ويقصد بهذه الأخيرة وسيلة حديثة لاتصالات سلكية واللاسلكية لها القدرة لتأمين التواصل الخارجي ونقل المعلومات بين المؤسسات العمومية والتواصل الخارجي بين المؤسسة والمواطن
- توفير أجهزة كمبيوتر وحواسب شخصية ومحمولة وهاتف شبكي التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية.
- توفر معقول لمزودي الخدمة بالإنترنت المتيح للفرصة أمام المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية بأقل جهد وأقصر وقت وأقل تكلفة ممكنة.
- تدريب الكفاءات والكوادر البشرية لحسن استخدام أجهزة الكمبيوتر عن طريق مراكز تدريب متخصصة وتابعي للحكومة.
- الحرص على الحماية والأمن الإلكتروني للمعلومات الوطنية والشخصية.

سادساً: التصريح الجبائي الإلكتروني

هناك مجموعة من التعاريف للتصريح الجبائي الإلكتروني فهو "السماح للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها إلى الإدارة الضريبية بطريقة عصرية باستعمال الانترنت، (ministère de l'action et des comptes publics, 2016) كما هو "تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها و تعبئتها"، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني (محتال و بساس، 2020، الصفحة 6). ويمكن تعريفه على أنه التزام يقوم به المكلف بالضريبة إزاء الإدارة الجبائية يبين فيه المبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة وذلك باستبدال الطريقة التقليدية باستعمال الورق بطريقة عصرية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

مزايا التصاريح الجبائية بالنسبة للإدارة الجبائية:

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف للمكلفين بالضريبة.
- التخلص من المطبوعات الورقية للتصاريح الجبائية.

سابعاً: الدفع الإلكتروني

الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل اجراءات عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية وتأمين وحماية اجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.

نظام الدفع الإلكتروني هو عبارة عن وسيلة الالكترونية للدفع والتي يستعملها الفرد في الحياة اليومية، حيث أن وسائل الدفع الإلكتروني تتم كل عملياتها وتسير الكترونياً ولا وجود للحوالات ولا القطع النقدية (عجالية، 2020، الصفحة 4).

يتميز الدفع الإلكتروني بأنه نظام معتمد من قبل جميع الدول حيث تستعمله لتسوية معاملاتها التي تتم عبر فضاء إلكتروني، ويتم باستخدام الوسائل المحددة له إما عن طريق بطاقة الائتمان أو عن طريق النقود الالكترونية، ويتميز نظام الدفع الإلكتروني بالأمان وذلك بتوفير الوسائل الفنية والتقنية حتى يكون أكثر أماناً لكي يثق كل مكلف بالضريبة لتسديد ديونه اتجاه إدارة الضرائب عبر الوسائل الإلكترونية.

المبحث الثاني: آليات التحول نحو إدارة رقمية

أولاً: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الموريتانية

وفي السنوات الأخيرة صححت الحكومة الكثير من الاختلالات التي حرمت على خزينة الدولة على مدى عقود من العائدات الضريبية، حيث شكل إدخال نظام التسجيل المعلوماتي لكل البيانات المتعلقة بالجبائيات الضريبية نقطة تحول أداء قطاع الضرائب، إضافة إلى حرص الإدارة على التطبيق الشامل للنظم الضريبية، مما مكن من زيادة العائدات الضريبية بشكل كبير.

تمت تقوية الادارة الجبائية بالأشخاص والتكوين والمباني والتجهيزات المكتبية، كما تم وضع نظام تشجيع الموظفين يأخذ بعين الاعتبار عنصر المردودية. تم في سنة 1992 وضع برنامج طموح للمعلوماتية من خلال مشروع PLA- FISCALITE الذي تم تمويله من طرف التعاون الفرنسي، لكن تشغيل البرنامج المعلوماتي الذي تم وضعه أظهر عيوباً ونواتج كثيرة. وفي سنة 1996 أجريت دراسة اختيارية للبرنامج بواسطة مكتب مستقل أظهرت عيوباً فنية ووظيفية كثيرة، وخلصت الدراسة إلى عدم جدوائية إصلاح هذه العيوب نظراً إلى تكلفتها (الدشاق، 2004، الصفحة 10). واجهت أول محاولة لإدخال المعلوماتية صعوبات مرتبطة بالأدوات التقنية التي تم اختيارها كما لم تتم السيطرة على نماذج البرمجة التي اتبعت.

ولم تلق البرامج التي وضعت قبول المستخدمين الذين وجدوا أنها معقدة الاستخدام، وبناء على كل هذا تم إلغاء برنامج PIAF- FISCALTE.

اقتنت المديرية العامة للضرائب برنامج معلوماتي يسمى SIGTA سبق تجربته في العديد من الدول المشابهة لموريتانيا. وقد تمت دراسة الجدوائية ووضع دفاتر التكاليف لهذا البرنامج.

ثانياً: تحضير النظام المعلوماتي والتصريح بالدفع لدافعي الضرائب

يعد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة على مستوى الإدارة الضريبية خطوة رئيسية في تحديثها. وفي هذا الإطار، أنشأت المديرية العامة للضرائب منذ كانون الثاني / يناير 2014 نظام معلومات متكاملًا جديدًا يدعى الجباية هو نظام معلومات متكامل لإدارة الضرائب (لمرابط، 2020، الصفحة 6).

فوائد النظام الجباية ، وهي:

- تعزيز الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب من خلال تحسين الخدمة المقدمة
- زيادة كفاءة الإدارة بفضل مكاسب الإنتاجية
- المساهمة في نشر تكنولوجيات المعلومات

إن دليل المستخدم لبرنامج JIBAYA، الذي تم تطويره بموجب ORACLE ADF بواسطة شركة ARABSOFT، مخصص لجميع أعضاء الإدارة العامة للضرائب في الجمهورية الموريتانية. تم تصميم دليل المستخدم لتسهيل موظفي DGI في استخدام التطبيق كجزء من عملياتهم الحالية والمخصصة لإدارة دافعي الضرائب، وإدارة التصريحات. بالإضافة إلى ذلك، دليل التكوين أو الدليل يساعد على استخدام وحدة المستودع في توجيه مسؤول نظام DGI مع خبراء أعمال DGI في إعداد الضرائب والمستودعات الأخرى بطريقة واضحة وفعالة وقابلة للتطوير.

JIBAYA هو تطبيق قائم على الويب بالكامل للحصول على نتائج التقييم والدرجات النهائية ونشرها. لفهم ما يعنيه هذا بشكل أفضل وبالتالي القدرة على فهم تنفيذ التطبيق، يعرض الدليل جميع وظائف النظام. يتم تقديمه بواسطة الوحدة النمطية. وهي مقسمة إلى قسمين: قسم الوصف الذي يعرض النافذة ومكوناتها وقسم العملية الذي يفسر استخدام التطبيق على مستوى كل وظيفة.

- خدمات دليل المستخدم

وضعت الإدارة العامة للضرائب نظامًا جديدًا يسمى الخدمات عن بعد، يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت لجميع دافعي الضرائب المسجلين. الغرض من هذا النظام هو تمكين دافعي الضرائب من دفع التزاماتهم الضريبية. يهدف هذا الدليل إلى تسهيل استخدام هذه الخدمات عن بُعد. ويصف بالتفصيل الخطوات اللازمة التي يجب اتباعها من أجل التسجيل، وإنشاء مستخدمين خاصين بهم للوصول، وإيداع التصريحات، والتشاور مع المعلومات وتبادلها مع إدارة الضرائب. (لمرابط، 2020، الصفحة 7).

الخدمات المقدمة عبر الإنترنت هي:

- إعلان الضرائب

- المشاورات: نموذج التسجيل، والالتزامات الضريبية، ورصد المطالبات، والوضع الضريبي

- متابعة بروتوكولات الاتفاق (الأقساط): التبادلات بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، الوصول إلى الوثائق الضريبية. (DIRECTION GENERALE DES IMPÔTS، 2019، page 7).

ثالثاً: التصريح عن بعد لدافعي الضرائب

ويوفر هذا النظام جملة من الخدمات والتسهيلات من بينها التصريح عن بعد والاستفسار عن بطاقة الترخيم وما يترتب عليها من التزامات ضريبية، فضلا عن متابعة التظلمات والوضعية الضريبية واتفاقات التسديد المقسط والتبادل بين المديرية العامة والمكلفين والولوج إلى الوثائق الضريبية.

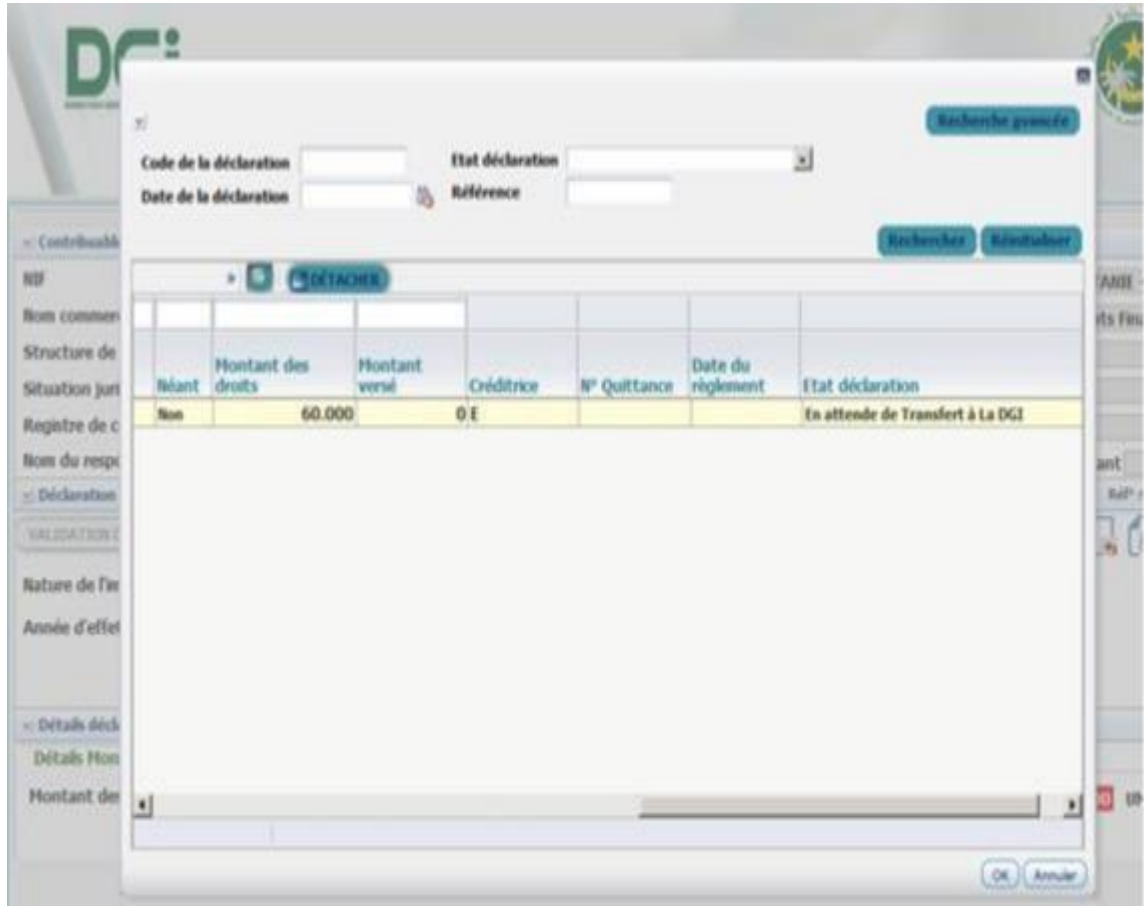
وشرعت المديرية العامة للضرائب الموريتانية بنظام يمكن من الدفع عن بعد من أجل تمكين دافعي الضرائب من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية عبر الانترنت وذلك من خلال الرابط التالي:

www.tele-services.gov.mr

ومن هنا نلاحظ أن الإبلاغ عن طريق الانترنت بالوصول الى النظام، بعد ذلك يتم عرض صفحة إدارة التصريحات مع معلومات تعريف دافع الضرائب.



يقوم النظام بإنشاء رقم مرجعي للتصريح المرسل. يوفر لك النظام إمكانية إصدار تصريح تكميلي بشأن إعلان تلقائي تم نقله بالفعل إلى الإدارة العامة للضرائب (انظر إلى الشكل).



Code de la déclaration Etat déclaration

Date de la déclaration Référence

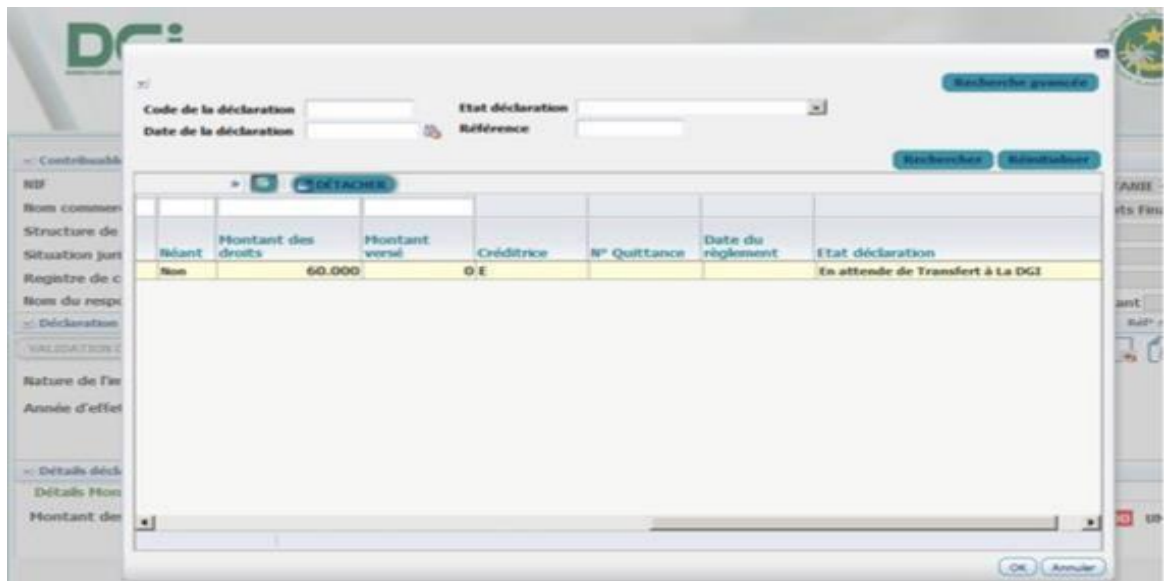
Rechercher Réviser

Rechercher Réviser

Réant	Montant des droits	Montant versé	Créditrice	N° Quittance	Date du règlement	Etat déclaration
Non	60.000	0 E				En attente de Transfert à La DGI

OK Annuler

انقر على العدسة المكبرة لاختيار التصريح المرجعي الذي تريد منه إضافة تصريح مكمل.
(المرجع المديرية العامة للضرائب الموريتانية) www.tele-services.gov.mr



Code de la déclaration Etat déclaration

Date de la déclaration Référence

Rechercher Réviser

Rechercher Réviser

Réant	Montant des droits	Montant versé	Créditrice	N° Quittance	Date du règlement	Etat déclaration
Non	60.000	0 E				En attente de Transfert à La DGI

OK Annuler

رابعاً: الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم على المركبات

تسمح هذه الوحدة بإدارة المكون الضريبي للمركبات الآلية وفقاً لنوع النقل والاستخدام، وتتكون من وحدات فرعية: إدارة سجلات المركبات، التصريحات الضريبية للسيارات (لمرابط، 2020)، الصفحة (8).

وفي عام 2022، أطلقت الإدارة العامة للضرائب الموريتانية نظام دفع الكتروني جديد للضرائب والرسوم على المركبات.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن الإدارة العامة للضرائب الموريتانية قامت بإدخال تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة على مستوى الإدارة الضريبية أهم انجاز وخطوة حاسمة في عملية عصرنة هذه الإدارة، تم تشغيل نظام معلومات متكامل جديد يسمى جباية JIBAYA ويشهد تطورات متلاحقة.

وقد حددت النتائج المنتظرة من وراء هذا التطبيق بثلاثة أهداف جوهرية هي:

- تعزيز الامتثال الضريبي من قبل دافعي الضرائب من خلال تحسين الخدمة المقدمة، وزيادة الكفاءة الإدارية بفضل مضاعفة الإنتاجية، والمساهمة في نشر تكنولوجيا المعلومات.
- يعتمد نظام المعلومات الخاص بإدارة الضرائب JIBAYA على حل تكنولوجيا المعلومات وفقاً لبنية MVC على شبكة الإنترنت بالكامل مما يتيح الوصول اللامركزي وتسهيل تطويره وصيانته.
- يوفر النظام الجديد جملة من الخدمات والتسهيلات من بينها التصريح عن بعد والاستفسار عن بطاقة الترقيم وما يترتب عليها من التزامات ضريبية، فضلا عن متابعة التظلمات والوضعية الضريبية واتفاقات التسديد المقسط والتبادل بين المديرية العامة والمكلفين والولوج إلى الوثائق الضريبية.

التوصيات

- تعزيز اعتماد الإدارة الضريبية على تكنولوجيا الرقمية واستخدام الإدارة الإلكترونية مع توفر متطلباتها وأهميتها وقدرتها على التنمية البشرية بشكل فعال.
- تحديث البنية التحتية من برامج وأجهزة وشبكات لضمان استمراريتها من أجل التطبيق الأمثل للإدارة الإلكترونية.
- على الإدارة العامة للضرائب الموريتانية المواصلة في مشروع الإصلاح الضريبي والرقمي من أجل رقمنة جميع مساطرها الضريبية.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- أحمد فرج، 2009، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4.
- 2- بن يوسف مصطفى ، 2018، دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر 2013-2017 ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجبلاي بنعامه خميس مليانة.
- 3- بودالي محمد، بوشنب موسى، 2016، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة البليدة.
- 4- حمدان حيزية، 2013، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر، رسالة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 5- سعد غالب ياسين، 2012، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقها العربية، السعودية.
- 6- سيد أحمد الدشاق، 2004، مدير المصادر البشرية في الادارة العامة للضرائب، سلسلة لقاءات الممارسات الإدارية الناجحة نواكشوط 14-15 يونيو 2004، تجربة الاصلاح الضريبية في موريتانيا.
- 7- فلة محتال، أحمد بساس، 2020، أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بأغواط)، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، العدد 02.
- 8- قرفي علية، السنة الجامعية 2020-2021، النظام القانوني للدفع الالكتروني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة معمري تيزي وزو، الجزائر، الصفحة 4.
- 9- كلثم محمد الكبيسي، 2008، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز رفع المعلومات للحكومة الإلكترونية في دولة قطر.
- 10- محمد سمير أحمد، 2008، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان.
- 11- محفوظي عبدالرحمن، نواري أيوب، الرقمنة بالجزائر في ظل تحديات كورونا، السنة الجامعية 2020-2021، رسالة تخرج الماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- 12- ملاي محمد لمرابط، 2020، مهندس رئيسي بقسم المعلوماتية، قسم المعلومات والدراسات والاصلاح الضريبي والتكوين، الإدارة العامة للضرائب الموريتانية، عرض نظام المعلومات الجبائية.
- 13- نجلاء أمحمديس، 2013، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، دار العربي للنشر و التوزيع.

Direction Générale des Impôts : REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE -14
MAURITANIE, 2019 , Guide Utilisateur Module Contribuable
CONTRAT N° DGI_D_1.0, AFFAIRE :
160/11/CCM.CONCEPTION ET MISE EN PLACE D'U
SYSTEME INFORMATIQUE AU PROFIT DE LA DIRECTION
GENERALE DES IMPOTS.